﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ ١٧ مِنۡ أَيِّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ ١٨ مِن نُّطۡفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ١٩ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ٢٠ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ ٢١ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ٢٢﴾ [عبس: 17 - 22]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قبلَها:

أكـبَرُ داعـيـةٍ للتّذكيب هي محلُّ التفنيد

مناسبةُ الآيِ لما قبلَها إمّا أنّه لمّا ذكرَ المولى تعالى أنَّ القرآنَ العظيمَ تذكرةٌ لمَن أرادَ أنْ يتذكَّر، وكانَ أكبرُ أسبابِ تكذيبِهم بالقرآن إخبارَهُ بالبعثِ والنّشور؛ كان من المُناسِبِ الاستدلالُ على وقوعِهِ بالتفكُّر في أصلِ خَلقِهم ووجودِهم، فمَن قَدَرَ على الإيجادِ من نُطفةٍ قَدَرَ على البَعث والنُّشور[1]. أوْ أنَّه لمّا كشفَ عن ترفُّعِ الصَّناديد على دعوةِ القرآن لهُم وترفُّعِهم على الإيمانِ باللّه ورسولِهِ وعلى فقراءِ المُسلمين؛ نبّهَهم إلى أصلِ وُجودِهم؛ إزالةً لعُجبهم وغُرورهم وتكبُّرهم، وإلى ما يَصْلُحُ أنْ يَكونَ عِلاجًا لِكُفْرِهِمْ، فإنَّ خِلْقَةَ الإنْسانِ تَصْلُحُ لِأنْ يُسْتَدَلَّ بها عَلَى وُجودِ الصّانِعِ، ولِأنْ يُسْتَدَلَّ بها عَلَى القَوْلِ بالبَعْثِ والحَشْرِ والنَّشْرِ"[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿قُتِلَ﴾: (قتل) أصلٌ صحيحٌ يدلّ على إذلالٍ وإماتة[3]، قَتلتُهُ قَتلاً أزهقتُ روحَهُ[4]، ويقالُ: قاتلَ اللّه فلاناً، معناهُ: لعنَ اللّه فلاناً، قال اللّه ﷻ: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾، قالَ الفرّاء: معناهُ لُعِنَ الإنسانُ[5]، فهو ما يُقابلُ الحياةَ، أي زوالُ الحياةِ[6]. وفُسّرَ قولُهُ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 120.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 57، والهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 116.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (قتل).
(4) الفيومي، المصباح المنير: (قتل).
(5) الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس: 1/ 293.
(6) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 9/ 180.

تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾، و﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۖ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ٣٠﴾ [التوبة: 30] وأمثالُها باللَّعْنِ، وهو إبعادٌ من الرَّحمة حَمْلًا على القتلِ إزهاقِ الرّوح. وقد تفسَّر في ضوءِ الأصلِ بإذهابِ بأسِ هؤلاءِ المقتولينَ والمقاتلينَ بإحباطِ سعيِهم وإبطالِ كيدِهم[1]. والمرادُ به في الآية: الطّردُ من رحمةِ الله؛ كأنَّه إزهاقُ روحِه.

2) ﴿نُّطۡفَةٖ﴾: (نطف) أصلانِ؛ أحدُهما جنسٌ من الحُليّ، والآخَرُ نُدوّةٌ وبَلَلٌ[2]، ونطفَ الماءُ ينطُفُ من بابِ (قتل): سالَ، وقالَ أبو زيد: نطفتِ القِربةُ تنطُفُ نُطفانًا، إذا قطَرَتْ مِنْ وهْيٍ أوْ سَربٍ أوْ سُخفٍ، والنُّطفةُ: ماءُ الرّجُل والمرأةِ، وجمعُها نُطَف ونِطاف[3]. والنُّطْفَةُ: الماءُ الصّافي، قلَّ أوْ كثُرَ[4]، والمرادُ بها في الآية: الماءُ المَهينُ الَّذي يتخلَّقُ منهُ الإنسانُ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

دمـجُ تَـعـدادِ الـنِّـعـم بالاستدلالِ على الإحـيـاءِ بعدَ العَدَم

المعنى: أُدعوا على الإنسانِ الكافرِ بالقتلِ والإهلاك، وتعجَّبوا مِن كُفرانِهِ الشّديد، فالنِّعَم مُحيطةٌ به منَ المَبدأ حتَّى المَعاد، وهو يُنكرُ صحَّة المعادِ، يتكبّرُ ويَستغني عن الله تعالى، فهل فكَّر هذا الكافر مِن أيِّ شيءٍ خُلِق، وجاءَ إلى هذه الحياةِ الدُّنيا؟ لقد خُلِقَ من نُطفةٍ عظيمةِ الصُّنع، ثمَّ سوّيتْ خلقتُهُ ومُنِحَتْ أطواراً من التقديراتِ والتّسويات حتى صارَ رَجُلاً سَويّاً، ثمَّ سُهِّلَت له طرقُ الخيرِ والشرِّ حتَّى يختارَ ما ينفعُه، ويتركَ ما يضُرُّه، ثمّ قُبِضَتْ روحُهُ حتى لا يكونَ عالةً على غيره، ثمَّ سُتِرَ في قبرٍ تكرمةً له، ثمَّ عندَما يرادُ إحياؤُهُ وبعثُهُ فإنَّه يُجازَى على أعمالِهِ، فهي نِعَمٌ

(1) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: 4/ 1737.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (نطف).
(3) الفيومي، المصباح المنير: (نطف).
(4) الجوهري، الصحاح: (نطف).

كثيرةٌ دُمِجَتْ بالاستدلالِ على عظمةِ اللّه وقُدرته معَ إثباتٍ لصحَّة الحَشْرِ والنَّشْر.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

نكتةُ الفصلِ في ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾:

بعدَ بيانِ الاستغناءِ يأتي الطّرد والإبعادُ والإفناء

فصلَ النظمُ الكريمُ قولَه تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ عمّا قبلَه؛ لكونِهِ مُستأنَفاً استئنافاً ابتدائيًّا؛ ناشئاً عمّا أفهمَهُ النظمُ سابقاً من المُستغنين بما عندَهُم منَ الأوهام على ما أتاهُم بهِ الرسول ﷺ من حقائقِ الأفهام، إذ يترتّبُ على الاستغناءِ والعِناد الطردُ والإخراجُ من رحمةِ اللّه تعالى[1].

دلالةُ المضيِّ والبناء للمجهول في ﴿قُتِلَ﴾:

الدُّعاءُ بالقتلِ يَدعو إلى الحذر من السَّبب

عبّرَ النظمُ الكريم بالفعلِ الماضي المبنيِّ للمفعولِ في قولِهِ تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾؛ للدّلالة على تحقُّقِ وقوعِ القتلِ والطَّردِ واللَّعنِ للكُفّار، ولمّا كان الفعلُ مُستعمَلاً في الدُّعاءِ بُنِيَ للمجهول؛ لأنَّ الغرضَ إيقاعُ القتلِ والطّرد واللَّعن: "ولا غَرَضَ في قاتِلٍ يَقْتُلُهُ، وكَثُرَ في القُرْآنِ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهولِ؛ نَحْوَ: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ١٩﴾ [المدثر: 19]"[2].

الإخبارُ المُرادُ به الإنشاءُ ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾:

الطّردُ المُستحَقّ للمُستغني عنِ الحقّ

عبَّرَ النظمُ الكريم بالجملةِ الخبريَّة في قولِهِ تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ والمرادُ به إنشاءُ الطّرد واللَّعن؛ فهي جملةٌ خبريّةٌ لفظاً إنشائيّةٌ معنىً، والغرضُ من إيرادِ الإنشاءِ بلفظِ الإخبارِ بيانُ أنَّ ذلك واقعٌ لا محالةَ، وأنَّه من فرط وقوعِهِ يُخبَرُ عنه كما يُخبَرُ عنِ الأمورِ الواقعة، قال السَّمين: "لفظُهُ خبرٌ ومعناهُ الدُّعاء، ومعناه: إيجادُ ذلك من اللّه بهم، وقيل: هذا يُستعمَلُ في تعظيمِ الشَّيء؛ نحوُ: قاتلَهُ اللّه! وقتلَهُ اللّه ما أشجَعَهُ! ومنه: "ويْلُمِّه! مِسعَرُ حربٍ"[3].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 119.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 120.
(3) السمين، عمدة الحفاظ: 3/ 271.

دلالة الاستعارة التصريحيَّة في ﴿قُتِلَ﴾

الإبعادُ الرّوحانيّ كالقتلِ الجِسمانيّ

استعارَ النظمُ الكريم لفظَ ﴿قُتِلَ﴾ في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾؛ للدِّلالة على الطَّردِ واللّعنِ والتعذيب؛ إذ بينَ هذه المذكورات والقتلِ مشابهةٌ؛ إذ كلٌّ منها إزهاقٌ روحانيّ، والقتلُ إزهاقٌ جِسمانيّ؛ فاستُعيرَ له تشخيصاً وتعميقاً لصورةِ الطّرْدِ واللّعن بصورةِ القَتل، قال الهرريُّ: "دعاءٌ عليهِ بأشنعِ الدَّعوات، فإنَّ القتل غايةُ شدائدِ الدُّنيا وأفظعُها، ومَن فسَّر القتلَ باللَّعن أرادَ به الإهلاكَ الرّوحانيَّ، فإنَّه أشدُّ العقوبات؛ أي: لعنُ الإنسانِ الكافر"[1]. وأنكرَ القائلونَ بأنَّها جملةٌ دعائيّة دلالةَ اللّعنِ والطّرد، وأبقَوا (القتلَ) على حقيقتِهِ؛ للدّلالة على المعنى الكنائيِّ، وهو استحقاقُ أشدِّ العقابِ، قال ابنُ عطيَّة: "ومعنى ﴿قُتِلَ﴾ أي هو أهلٌ أنْ يُدعَى عليه بهذا، وقال مجاهدٌ: ﴿قُتِلَ﴾ بمعنى: لُعِنَ، وهذا تحكُّمٌ"[2]، وتابعَهُ على ذلك ابنُ عاشور فقال: "والدُّعاءُ بالسّوءِ مِنَ اللّه تَعالَى مُسْتَعْمَلٌ في التَّحْقيرِ والتَّهْديد؛ لِظُهورِ أنَّ حَقيقَةَ الدُّعاءِ لا تُناسِبُ الإلَهيَّةَ؛ لِأنَّ اللّه هوَ الَّذي يَتَوَجَّهُ إلَيْهِ النّاسُ بالدُّعاءِ"[3].

دلالةُ التعريفِ بـ(أل) في ﴿ٱلۡإِنسَٰنُ﴾:

الاستغراقُ العُرفيّ يُرجِّحُهُ الدليلُ اللغويُّ والعَقليّ

عرّفَ النظمُ الكريمُ لفظَ ﴿ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ بـ(أل) في قولِهِ تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾؛ للدِّلالة بها إمّا على العَهد في شخصٍ معيّن؛ فقيل: هو عتبةُ بنُ أبي لهب، وقيلُ: الوليدُ بنُ المُغيرة، قال ابنُ عاشور: "وَيَجوزُ أنْ يَكونَ تَعْريفُ ﴿ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ تَعْريفَ العَهْدِ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الإنْسانِ، يُعَيِّنُهُ خَبَرُ سَبَبِ النُّزولِ، فقيلَ: أُرِيدَ بِهِ: أُمَيَّةُ بْنُ خَلَف، وكانَ مِمَّنْ حَواهُ المَجْلِسُ الَّذي غَشِيَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتومٍ، وعِنْدي أنَّ

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 128.
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 438.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 121.

الأوْلَى أنْ يَكونَ أرادَ بهِ الوَليدَ بْنَ المُغيرَةِ. وعَنِ ابْنِ عَبّاسٍ أنَّ المُرادَ عُتْبَةُ بْنُ أبي لَهَبٍ، وذُكِرَ في ذَلِكَ قِصَّةٌ لا عَلاقَةَ لَها بخَبَرِ المَجْلِسِ الَّذي غَشيَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتومٍ"[1]، أوْ في أشخاصٍ مُعيّنين وهُم المتقدِّمُ ذكرُهم في قولِهِ: ﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ﴾[2].

وإمّا للدلالةِ به على الجنسِ، وهذا هو الأوْلى، فيدخلُ تحتهُ كلُّ كافرٍ شديدِ الكُفرِ، ويدخلُ تحتَهُ مَن كان سببًا لنزولِ الآيةِ دُخولًا أوليًا[3]، "ويَرجّحُ ذَلِكَ وُجوهٌ: **أحَدُها:** أنَّهُ تَعالَى ذَمَّهُمْ لِتَرَفُّعِهِمْ، فوَجَبَ أنْ يَعُمَّ الحُكْمُ بسَبَبِ عُمومِ العِلَّةِ. **وثانيها**: أنَّهُ تَعالَى زَيَّفَ طَريقَتَهُمْ بسَبَبِ حَقارَةِ حالِ الإنْسانِ في الابْتِداءِ والانْتِهاءِ عَلَى ما قالَ: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴿١٩﴾ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾، وعُمومُ هَذا الزَّجْرِ يَقْتَضي عُمومَ الحُكْمِ. **وثالِثُها**: وهوَ أنَّ حَمْلَ اللَّفْظِ عَلَى هَذا الوَجْهِ أكْثَرُ فائِدَةً، واللَّفْظُ مُحْتَمِلٌ لَهُ فوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَيْهِ"[4].

وتَعْريفُ الجِنْسِ يُفيدُ اسْتِغْراقَ جَميعِ أفْرادِ الجِنْسِ، وهوَ اسْتِغْراقٌ حَقيقيٌّ، وقَدْ يُرادُ بهِ اسْتِغْراقُ مُعْظَمِ الأفْرادِ بحَسَبِ القَرائِنِ، والقَرينَةُ هُنا ما بُيِّنَ بهِ كُفْرُ الإنْسانِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ إلَى قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾.

نكتة التعيين والاستعمال في لفظ الإنسان:

توبيخ على طريق التذكير بمقتضى الإنسانية

بناء على معنى (ال) في قَوْلِهِ ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾، وبناء على سياق الآيات يمكن القول بأنّ المراد بالإنسان هنا المُشْركونَ المُنْكِرونَ البَعْثَ، وعَلَى ذَلِكَ جُمْلَةُ المُفَسِّرينَ، فإنَّ مُعْظَمَ العَرَبِ يَوْمَئِذٍ كافِرونَ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 120.
(2) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 128.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 128.
(4) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 57.

بالبَعْث[1]، فهو اسم جنس، وهو عمومٌ يرادُ به الخصوصُ، والمعنى: قُتِلَ الإنسانُ الكافرُ[2].

وتظهر دقّة استعمالِ لفظِ ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾ في المقامِ؛ قال القونوي: "وذكر ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾ توبيخًا له؛ بأنَّه لم يعمَلْ بما هوَ مقتضى الإنسانيَّة"[3].

دلالةُ الكنايةِ في الجملةِ الدُّعائيَّة ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾:

كنَّى النظمُ الكريم بالجُملةِ الفعليَّة الدُّعائيَّة في قولِهِ تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ عنِ التّحقير والتَّهديد وقُبحِ الحالِ واستحقاقِ العِقاب؛ فهي: "دُعاءٌ عليهِ بأشنَعِ دَعواتِهم على ما هو المعروفُ في لسانِهم، وهو كنايةٌ عن قُبحِ حالِهِ، وأنَّه قد بلغَ منه مَبلغًا لا يستحِقُّ معَهُ أنْ يَبقى حياً"[4]، فإنَّ القتلَ أهولُ الحالاتِ والعقوبات، وهو دعاءٌ بالإهلاك؛ فإنَّ مَن قاتلَهُ اللّه هلكَ لا محالةَ. وفيهِ كما قالَ الرازيّ: "تَنْبيهٌ عَلَى أَنَّهُمُ اسْتَحَقّوا أَعْظَمَ أَنْواعِ العِقابِ"[5]، كما أنّ اللّازمَ منَ الدُّعاء بالسّوء من اللّه تعالى التحقيرُ والتهديدُ[6]، فهو طلَبٌ من ذاتِهِ أنْ يَلعنَهُم ويَقتلَهم، وفيه مُبالَغَةٌ جدًا[7].

الدُّعاء مِن ذاتِهِ الجليلةِ بالعَذاب مُبالغةٌ في شدَّةِ العِقاب

دلالةُ الفصلِ في ﴿مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾:

فصلَ النظمُ الكريمُ قولَهُ تعالى: ﴿مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾ لأنَّها تعليل لإنشاء الدعاء عليه دعاءَ التحقير والتهديد[8] في قوله ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾؛ فالكُفرانُ الشّديد من الإنسان سببٌ للدُّعاءِ عليه دعاءَ الإهلاكِ والعقابِ والتهديد، والجملةُ الاسميّةُ جملةٌ إنشائيّةٌ لا محلَّ

الكُفرانُ الشّديد سببُ الدُّعاءِ بالإهلاكِ والتّهديد

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 121.
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 438.
(3) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 94.
(4) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1787.
(5) الطيبي، فتوح الغيب: 16/ 297.
(6) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 120.
(7) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 94.
(8) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 121.

لها من الإعراب؛ لدِلالتها على إنشاءِ التعجيب؛ نظير قولهم: (قاتلَه اللّه ما أخبثَهُ، وأخزاهُ اللّه ما أظلمَهُ)، والمعنى: اعجَبوا مِن كُفر الإنسان بجميعِ ما ذكرنا"[1].

دلالةُ ﴿مَآ﴾ في ﴿مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾:

التعجيبُ والتوبيخُ من شِدَّةِ الكُفر النّضيخ

عبَّر النظمُ الكريم بـ﴿مَآ﴾ في قولِه تعالى: ﴿مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾؛ للدّلالة بها إمّا على التعجيبِ من شدّةِ كفرِ الإنسانِ الكافر، ويكونُ التركيبُ للتعجُّب، وإمّا على الاستفهامِ التوبيخيِّ؛ وقد شرحَ الزجّاج القولين، فقالَ: يكونُ على جهةِ لفظِ (التَّعجُّب)، ومعنى التعجّبِ ممّا يُؤمَرُ به الآدميّون؛ كقولِه: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ١٧٥﴾ [البقرة: 175] أي اعْجَبوا أنتُم مِن كُفر الإنسانِ. ويجوزُ أنْ يكون على مَعنى التوبيخِ، ولفظُهُ لفظُ الاستفهام، أي: أيُّ شيءٍ أكفَرَهُ؟[2]، فسواءٌ قلنا إنَّها للتعجُّبِ أوْ للاستفهام؛ فليس المراد منه حقيقتَهما؛ إذ المولى تعالى لا يتعجَّبُ ولا يَستفهمُ حقيقة، فلا بدَّ من ارتكابِ المجاز، فتكون إمّا لتعجيبِ الخلقِ من اختيارِ الكافرِ الكُفرانَ، وإمّا للتوبيخ على صدورِ الكُفران منه، والراجحُ أنَّها جملةٌ تعجُّبيةٌ من: "شِدَّةِ كُفرِ هَذا الإنْسانِ، ومَعْنَى شِدَّةِ الكُفرِ أنَّ كُفرَهُ شَديدٌ كَمًّا وكَيْفًا ومَتَى؛ لأنَّهُ كُفرٌ بوَحْدانيَّةِ اللّه، وبقُدْرَتِه عَلَى إعادَةِ خَلْقِ الأجْسامِ بَعْدَ الفَناءِ، وبإرْسالِه الرَّسولَ، وبالوَحْيِ إلَيْه ﷺ، وأنَّهُ كُفرٌ قَويٌّ؛ لأنَّهُ اعْتِقادٌ قَويٌّ لا يَقْبَلُ التَّزَحْزُحَ، وأنَّهُ مُسْتَمِرٌّ لا يُقْلَعُ عَنْهُ مَعَ تَكَرُّرِ التَّذْكيرِ والإنْذارِ والتَّهْديد[3].

دلالةُ الفعلِ (أكفَرَ) مادَّةً وصيغةً:

التعجُّبُ من الكُفران لعَظَمة الجُحود والبُهتان

عبّرَ النظمُ الكريم بالفعلِ الماضي المزيدِ بالهَمزة الدالّةِ على التّعديةِ (أكفرَ) في قولِه تعالى: ﴿مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾؛ للدِّلالةِ على تحقُّقِ

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 144.
(2) الواحدي، التفسير البسيط: 23/ 222.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 121.

الكفرانِ منهُ وتعلّقه بالصّادر منهُ الكُفران على سبيلِ الأشدّيّة والأكثريّة تحقُّقاً مَقطوعاً بحصولِهِ حتَّى إنَّه ليُتعجّبُ منه وقوعاً وكثرةً وشدّةً، وليدلُّ بمادّته على جحدِ المُنعم الحقيقيِّ وتغطيةِ نِعَمِهِ الظّاهرة والباطنة وإنكارِها إنكاراً مُتحقّقاً. وفي صيغةِ الفعلِ: "تنبيهٌ على أنَّهم اتّصفوا بأعظَمِ أنواعِ القبائح والمُنكَراتِ شرْعاً"[1].

مَرجِعُ ضميرِ الغَيبة في ﴿أَكۡفَرَهُۥ﴾:

تعليقُ الحُكمِ بالضَّمير مُفسِّرٌ للمُراد بالتَّعريف

عبَّر النظمُ الكريم بضميرِ الغَيبة (الهاء) في قولِهِ تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾؛ ليعودَ على ﴿ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ المَدعوِّ عليه بالهلاكِ والقتل والعقابِ، والغرضُ من الربطِ به تحديدُ المرادِ بلفظِ ﴿ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ المعرَّف بـ(أل) الاستغراقية؛ وهو الإنسانُ الكافر فحسبُ؛ فكانَ تعليقُ الكفر بضميرِهِ مُفسِّراً لدلالةِ المعرَّفِ بـ(أل) الاستغراقيَّة.

نكتةُ حذفِ مُتعلَّقِ الفعلِ ﴿أَكۡفَرَهُۥ﴾:

مِن مَزايا التفظيع حذفُ المُتعلَّق بغيةَ التشنيع

حذفَ النظمُ الكريمُ مُتعلَّق فعلِ التعجيب ﴿أَكۡفَرَهُۥ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾: "لِظُهورِهِ مِنْ لفظ ﴿أَكۡفَرَهُۥ﴾ وتَقْديرُهُ: ما أكْفَرَهُ باللّه"[2]، وللدِّلالة على عُموم كُفرانه وشدّته؛ إذ تقييدُ الكُفران بمُتعلَّقٍ يفيدُ اختصاصاً، وأمّا حذفُهُ فإنَّه يُصوِّرُ تلك الأشديَّة وذلك العِظَم في الكُفران بكلِّ صورِهِ وعناصِرِه.

دلالةُ الإيجازِ في ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾

الذمُّ الشَّديد باللّفظ الموجَزِ الفَريد

عبَّرَ النظمُ الكريم بألفاظٍ قليلةٍ مَحدودة عن معانٍ كثيرةٍ في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾؛ ففيهِ دعاءٌ على الكُفّار وتعجيبٌ من شدَّةِ كُفرهم، وتعليلٌ للدُّعاء عليهم، ممّا جعلَ المفسِّرين يُجمعونَ على أنَّ هذا من أوجَزِ الكلام وأبلغِهِ، قال الزمخشريُّ: "ولا ترى

(1) الطيبي، فتوح الغيب: 16/ 297.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 122.

أُسلوبًا أغلظَ منه، ولا أدلَّ على سُخطِه، ولا أبعدَ شَوْطًا في المَذلَّة معَ تقارُب طَرَفيه، ولا أجمعَ للّائمةِ على قِصَرِ مَتنِه"[1]، وقال البيضاويُّ: "﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾ دعاءٌ عليه بأشنَعِ الدَّعوات وتعجّبٌ من إفراطِه في الكُفران، وهو معَ قِصَرِه يدلُّ على سُخطٍ عظيمٍ وذمٍّ بليغٍ"[2]: قال القونوي: وقوله: (معَ قِصَرِه يدلُّ عَلَى سُخطٍ عظيمٍ وذمٍّ بليغٍ) أشارَ به إلَى أنَّه كلامٌ في غايةِ الإيجازِ، وكمالِ البَراعة؛ لقلَّة نظمِه وكثرةِ مَعناه؛ فإنَّ ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ يدلُّ عَلَى استحقاقِ أعظمِ أنواعِ العِقاب عُرفًا، وقوله: ﴿مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾ تنبيهٌ عَلَى أنَّهم اتَّصفوا بأعظمِ أنواعِ القبائحِ والمُنكَرات شَرعًا كما قالَ الإمام، فيدلُّ عَلَى إظهارِ كمالِ السُّخط باعْتبارِ جُزئِه الأوّل، وعلى شدَّةِ الذمِّ باعْتبارِ جُزئِه الثاني"[3]، حتى عدَّها ابنُ عاشور من (جوامعِ الكَلِم القرآنية) في قوله: "وَهَذِهِ الجُمْلَةُ بَلَغَتْ نِهايَةَ الإيجازِ وأَرْفَعَ الجَزالَةِ بأُسْلوبٍ غَليظٍ دالٍّ عَلَى السُّخْطِ بالِغٍ حَدَّ المَذَمَّةِ، جامعٍ لِلْمَلامَةِ، ولَمْ يُسْمَعْ مِثْلُها قَبْلَها، فهيَ مِنْ جَوامِعِ الكَلِمِ القُرْآنيَّةِ"[4].

دلالةُ الفَصلِ في جملةِ ﴿مِنۡ أَيِّ﴾

النِّعَمُ المُحيطة بالإنسان داعية لـه إلى الشكر والعرفان

فصلَ النظمُ الكريم قولَهُ تعالى: ﴿مِنۡ أَيِّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾ عمّا قبله؛ لأنَّها مَسوقة: "لبيانِ ما أنعمَ عليه بعدَ المبالغةِ في وصفِه بكُفرانِ نِعَمِ خالقِه"[5]، ولبيانِ: "إفراطِه في الكُفران؛ ببيانِ ما أفاض اللّه عليه وتفضيلِه من مَبدأِ فِطرتِه إلى مُنتهى عمُرِه من فنونِ النّعَم الموجبة لأنْ تُقابَلَ بالشُّكر والطّاعة، بدلَ ما تمسَّك به هذا الإنسانُ من الإمعانِ في الكُفر والتكذيب"[6]. وجعلَ ابنُ عاشور: "جُمْلَةُ ﴿مِنۡ

(1) الزمخشري، الكشاف: 4/ 703.
(2) البيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 287.
(3) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 94.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 121.
(5) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 144.
(6) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1788.

﴿أَيِّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾ بَياناً لِجُمْلَةِ ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾؛ لِأَنَّ مَفادَ هَذِهِ الجُمْلَةِ الاسْتِدْلالُ عَلَى إبْطالِ إحالَتِهِمُ البَعْثَ، وذَلِكَ الإنْكارُ مِنْ أكْبَرِ أُصولِ كُفْرِهِمْ"[1]. ويمكنُ أنْ يكونَ الغرضُ من الاستئناف الدَّعوةَ إلى البحثِ عن سببِ كُفرانه المتعجَّبِ منه، معَ أنَّه لا يملكُ لنفسِهِ ضرّاً ولا نفعاً منذُ أوَّلِ الوُجود وحتَّى النّشور؛ إذ القدرةُ الإلهيّةُ تُحيطُهُ من كلِّ جانبٍ؛ فما الدّاعي إلى الكُفران؟ ولمّا لم يكُن هنالك سببٌ وجيهٌ للكُفران يكونُ التعجُّبُ من شدَّة الكفران دالّاً على التهكُّم والتحقيرِ والتَّعجيب.

دلالةُ ﴿مِنۡ﴾ والغرضُ منها:

عبَّرَ النظمُ الكريم بلفظِ ﴿مِنۡ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿مِنۡ أَيِّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾؛ للدِّلالة على الابتداءِ والأصلِ والمَنشأ؛ والغرضُ من التعبيرِ بها الدّعوةُ إلى التأمُّلِ في أوَّلِ الخِلقة، وكيفَ يولَدُ الإنسانُ، وأصلُ التخلُّق؛ فإنَّه إنْ عرفَ ذلك أذعنَ للخالقِ القادرِ العظيم، واعترفَ بصحَّة النُّشورِ والبَعث.

التفكيرُ في التَّخليق موجِبٌ للإيمانِ بالنُّشور بلا تَفريق

مَعنى ﴿أَيِّ﴾ الاستفهاميّة والغرضُ مِنها:

عبّرَ النظمُ الكريم بـ﴿أَيِّ﴾ الاستفهاميَّة في قولِه تعالى: ﴿مِنۡ أَيِّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾؛ للدِّلالة بها على تعيينِ أصلِ خلقةِ هذا الإنسانِ الكافرِ باليوم الآخر، والاستفهامُ مجازيٌّ للتقريرِ والإلجاءِ للاعترافِ، فلفظُهُ: "استفهامٌ، ومعناه التقريرُ"[2]؛ لأنَّ اللّه تعالى يعلَمُ ذلك، ولمّا كان المسؤولُ يعلمُ ذلك أيضاً، وأنه مخلوقٌ من نُطفةٍ؛ كان الغرضُ من السّؤال التفكيرَ أولاً بأنَّ مَن أوجدَ الإنسان من نطفةٍ قادرٌ على بعثِهِ ونشرِهِ أيضاً، والتحقيرَ والتهكُّمَ ثانياً بذلك الإنسانِ الكافر[3]،

الدّعوةُ للتفكُّر في أصلِ الإنسان إثباتٌ لصحَّة الحَشرِ والقيام

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 122.
(2) الواحدي، التفسير البسيط: 23/ 222.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 57، ومجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1788.

لكنَّ ابنَ عطيَّة رأى أنَّ العبارةَ تصلُحُ للتحقيرِ والتعظيم، والقرينةُ تبيّنُ الغرضَ[1].

إثباتُ النّشر بطريقِ السُّؤالِ والجَواب:

الاستدلالُ بالسُّؤالِ والجواب تشويقٌ لسامعِ الخِطاب

عبّر النظمُ الكريم عن الاستدلالِ على صحَّةِ الحَشْر والنَّشْرِ بالاستفهام والجواب في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ ۝١٨ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ﴾؛ "لِلتَّشْويقِ إلَى مَضْمونِهِ، ولِذَلِكَ قُرِنَ الاسْتِفْهامُ بالجَوابِ عَنْهُ عَلَى الطَّريقَةِ المُتَقَدِّمَةِ في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢﴾ [النَّبَأ: 1 - 2]"[2].

دلالةُ تقديمِ الجارِّ والمَجرور ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ﴾:

تقديمُ ما لهُ الصَّدارة في الكلامِ لأنَّه مَركزُ الاهتمام

قدَّمَ النظمُ الكريم المتعلَّقَ الفعليَّ من الجارَّ والمجرورِ ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ﴾ على متعلَّقِهِ ﴿خَلَقَهُۥ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ﴾؛ للدّلالة على تقديمِ مركزِ الاهتمام في الكلام، وهو الاستفهامُ عن تحديد مبدأ الخِلقة؛ وهذا هو السرُّ في كونِ ما له الصَّدارةُ في الكلام يجبُ تقديمُهُ؛ وليفيدَ بتقديمِ السُّؤال التفكيرَ بأصلِ الخِلقة عليها وعلاقتَها بموطنِ الاستدلال؛ إذ الخلقةُ معلومةٌ والمُتخلّقُ منه كذلك، لكنَّ التفكيرَ في علاقةِ أصلِ الخِلقة بالغَرضِ الَّذي سيقَ له مجهولٌ.

دلالةُ الفعلِ الماضي (خَلَقَ):

القُدرةُ على الخَلْقِ والإيجاد دليلُ القُدرة على البَعثِ منَ الرَّقاد

عبَّرَ النظمُ الكريم بالفعلِ الماضي (خلَقَ) في قولِهِ تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ﴾؛ للدِّلالةِ بصيغتِهِ على وقوعِ ذلك الخلْقِ على سبيلِ الحُصول لا على سبيل الفرضِ والتقدير، وبمادّته على الاحتياجِ في الوجودِ إلى الخالق، وذلك التحكُّمُ في عمليَّة الإيجاد يفيدُ القدرةَ على التحكُّمِ في عمليّةِ الإعادة، كما يفيدُ صحَّةَ الخَلْقِ مُجدَّداً بعدَ العَدَم.

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 438.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 122.

دلالةُ الفصل في ﴿مِن نُّطْفَةٍ﴾:

الـفـصـلُ بـينَ الـسُّـؤال والـجَـواب دفـعٌ لتوهُّمِ الجَمعِ والارتباط

فصلَ النّظمُ الكريم قولَهُ تعالى: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ﴾ عمّا قبلَه؛ لكونِهِ جَواباً عن السُّؤالِ الصَّريح وتفسيراً له، وهو من مواطنِ الفَصل اللّازمةِ بينَ الجُمَلِ المُستأنَفةِ استئنافاً بيانيًّا عن سؤالٍ ضمنيٍّ، فالفصلُ من سُؤالٍ صريحٍ أوْلى بالقطعِ عمّا قبلَه؛ ولِيندفعَ بالفصلِ توهُّمُ أنَّه من تتمَّة السُّؤال؛ إذ الأصلُ في (الواو) أنها للرّبط والجَمع والاقتران.

دلالةُ التنكيرِ في ﴿نُّطْفَةٍ﴾:

التعظيمُ للقدرة عـلـى الـخـلـق أنـسَـبُ بـمَقام الاستـدلالِ على عَظيم الصُّنْع

عبَّر النظمُ الكريمُ بلفظِ ﴿نُّطْفَةٍ﴾ مُنكَّرةً في قوله تعالى: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ﴾؛ للدِّلالةِ إمّا على التعظيم والتفخيم لقدرة الله تعالى في خلقِ الإنسانِ، وهذا المعنى أنسبُ بمقامِ الاستدلالِ على صحَّةِ النّشرِ والحَشر والبعث؛ إذ القدرةُ على خَلق الإنسانِ من هذا الشّيءِ العَجيب دليلُ القدرةِ على إعادتِه، قال ابنُ عاشور: "فَذُكِرَتِ (النُّطْفَةُ) لِتَعَيُّنِ ذِكْرِها؛ لأنَّها مادَّةُ خَلْقِ الحَيَوانِ؛ لِلدِّلالَةِ عَلَى أنَّ صُنْعَ اللّه بَديعٌ فإمْكانُ البَعْثِ حاصِلٌ، ولَيْسَ في ذِكْرِ (النُّطْفَةِ) هُنا إيماءٌ إلَى تَحْقيرِ أصْلِ نَشْأةِ الإنْسانِ؛ لأنَّ قَصْدَ ذَلِكَ مَحَلُّ نَظَرٍ، عَلَى أنَّ المَقامَ هُنا لِلدِّلالَةِ عَلَى خَلْقٍ عَظيمٍ، ولَيْسَ مَقامَ زَجْرِ المُتَكَبِّرِ"[1]. وإمّا للتحقير، وهذا المعنى أنسبُ بالتّعجيب من كُفرانه الشّديد وتكبُّرِه على الله تعالى واستغنائِه عنه وعدمِ تصديقِه بالنَّشر والبعث؛ إذ كيف يتكبّرُ مَن هو مخلوقٌ من شيءٍ حقيرٍ ومَهين؟ قال الرازي: "ثُمَّ أجابَ عَنْ ذَلِكَ الاسْتِفْهامِ بقَوْلِهِ: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ﴾، ولا شَكَّ أنَّ النُّطْفَةَ شَيْءٌ حَقيرٌ مَهينٌ، والغَرَضُ مِنْهُ أنَّ مَنْ كانَ أصْلُهُ مِنْ مِثْلِ هَذا الشَّيْءِ الحَقيرِ، فالتَّكبُّرُ والتَّجَبُّرُ لا يَكونُ لائِقًا بِهِ"[2].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 123.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 57.

دلالةُ تقديمِ المتعلّق ﴿مِن نُّطۡفَةٍ﴾:

إيجادُ النُّطفة دليلُ القُدرة والعَظَمة

قدّمَ النظمُ الكريم الجارَّ والمجرور ﴿مِن نُّطۡفَةٍ﴾ على مُتعلَّقِها الفعليِّ في قولِه تعالى: ﴿مِن نُّطۡفَةٍ خَلَقَهُۥ﴾؛ "مُحاكاةً لِتَقْديمِ المُبَيَّنِ في السُّؤالِ الَّذي اقْتَضَى تَقْديمَهُ كَوْنُهُ اسْتِفْهامًا يَسْتَحِقُّ صَدْرَ الكَلامِ، مَعَ الاهْتِمامِ بِتَقْديمِ ما مِنْهُ الخَلْقُ؛ لِما في تَقْديمِهِ مِنَ التَّنْبيهِ لِلاسْتِدْلالِ عَلَى عَظيمِ حِكْمَةِ اللّه تَعالَى؛ إذْ كَوَّنَ أبْدَعَ مَخْلوقٍ مَعْروفٍ مِنْ أهْوَنِ شَيْءٍ وهوَ النُّطْفَةُ"[1].

سرُّ تكرارِ الجملةِ الفعليَّة ﴿خَلَقَهُۥ﴾:

الإنسان فقير إلى خالقه في كلِّ أحواله

كرر النظم الكريم الجملة الفعلية ﴿خَلَقَهُۥ﴾ بذكرها مرَّة ثانية في جملة الجواب في قوله تعالى: ﴿مِنۡ أَيِّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ ١٨ مِن نُّطۡفَةٍ خَلَقَهُۥ﴾؛ "لِزيادَةِ التَّنْبيهِ عَلَى دِقَّةِ ذَلِكَ الخَلْقِ البَديعِ، فذِكْرُ فِعْلِ ﴿خَلَقَهُۥ﴾ الثّاني من أُسْلوبِ المُساواةِ لَيْسَ بِإيجازٍ ولَيْسَ بِإطْنابٍ"[2]، وللدِّلالة بتكرارِ جملةِ الإيجادِ على احتياجِ المَخلوق للخالق في كلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ؛ فكيف يصدُرُ منهُ التكبُّرُ والكُفران؟.

دلالةُ (الفاءِ) في قوله ﴿فَقَدَّرَهُۥ﴾:

إدماجُ الاستدلال بالامتنان تذكيرٌ بالنِّعَم لبَني الإنسان

عطفَ النظمُ الكريمُ بـ(الفاء) في قولِه تعالى: ﴿مِن نُّطۡفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ﴾؛ للدِّلالة على التفريعِ للتقديرِ على الإيجاد، والتعقيبِ بلا فاصلٍ بينَهما، وذلك: "لِأنَّ التَّقْديرَ هُنا: إيجادُ الشَّيْءِ عَلَى مِقْدارٍ مَضْبوطٍ مُنَظَّمٍ؛ كَقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ٢﴾ [الفرقان: 2] أيْ جَعَلَ التَّقْديرَ مِنْ آثارِ الخَلْقِ؛ لِأنَّهُ خَلَقَهُ مُتَهَيِّئًا لِلنَّماءِ، وما يُلابِسُهُ مِنَ العَقْلِ والتَّصَرُّفِ، وتَمْكينِهِ مِنَ النَّظَرِ بِعَقْلِهِ، والأعْمالِ الَّتي يُريدُ إتْيانَها، وذَلِكَ حاصِلٌ مَعَ خَلْقِهِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 122.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 122.

مُدَرَّجًا مُفَرَّعًا، وهَذا التَّفْريعُ وما عُطِفَ عَلَيْهِ إدماجٌ للامتنانِ في خِلالِ الاسْتِدْلالِ"[1].

دلالةُ الفعلِ (قدّرَ) مادّة وصيغةً:

الخَلْقُ دفعيٌّ والتقديرُ تدريجيٌّ

عبَّرَ النظمُ الكريمُ بالفعلِ الماضي (قدَّرَ) في قوله تعالى: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ﴾؛ للدِّلالةِ بصيغتِهِ الماضية على حصولِ التقدير على سبيلِ التحقُّقِ والحصول، كحصولِ خلقِهِ بشكلٍ لا يُمكن إنكارُ وقوعِهِ، وليدلَّ بتضعيفِهِ على عمليَّةِ التدرُّجِ في التقديرِ والتّسوية والتنظيم لتلك الخِلقة؛ ولذا عبّر عن فعلِ (الخَلْق) بالثلاثيِّ المجرَّد؛ لأنَّ الخلقَ يحصلُ دفعةً واحدةً، وأمّا عمليّاتُ التّسوية والترتيب والتنظيم لتلك الخلقةِ حتى تكونَ سويَّةً فيها تدرُّجٌ وتطوُّرٌ وارتقاء، فعبّر عنها بالفعلِ المزيدِ بالتضعيفِ الدالِّ على كثرةِ عمليّات التقدير والتّنظيم لتلك الخِلقة؛ سواءٌ كان معنى التقديرِ أطوارَ تحوُّلِ النُّطفة وكونِه ذكراً أوْ أُنثى أوْ سَعيداً أوْ شقيًّا كما قالَ الفرّاء، أوْ قدَّره على الاستواءِ رجلاً كما قالَ الزجّاج، أوْ قدَّرَ كلَّ عضوٍ بكميّةٍ وكيفيّةٍ، كما نُقِلَ عن الكلبيِّ[2].

قال البيضاويّ: "﴿فَقَدَّرَهُۥ﴾ فهيَّأه لما يصلُحُ لهُ من الأعضاءِ والأشكال، أوْ فقدَّرَهُ أطواراً إلى أنْ أتمَّ خِلقتهُ"[3]، أي: "أحدثَهُ بمقدارٍ معلومٍ من الأعضاءِ والأشكالِ والكميَّة والكيفيَّة، فجعلَهُ مُستعدًّا لأنْ يَنتهي فيه إلى القَدْرِ اللّائق بمصلحتِهِ، فلا يلزمُ عطفُ الشّيء على نفسِهِ، وذلك أنَّ خَلْقَ الشّيءِ أيضًا تقديرُهُ وإحداثُهُ بمقدارٍ معلومٍ من الكميَّةِ والكيفيَّة، وقيل: أطوارًا من حالٍ إلى حال، نطفةً ثمَّ علقةً إلى أنْ تمَّ خلقُهُ. فالتقديرُ المفرّع على الخلْق مأخوذٌ من القَدْر بمعنى الطّوْرِ؛ أي: أوجدَهُ على

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 123.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 57، والواحدي، التفسير البسيط: 23/ 223.
(3) البيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 287.

التقديرِ الأوَّل، ثمَّ جعلَهُ ذا طورٍ من علقةٍ إلى مضغةٍ إلى آخرِ أطوارِهِ ذكرًا أوْ أنثى، شقيًّا أو سعيدًا"[1].

دلالةُ ﴿ثُمَّ﴾:

العقلُ كمالُ النِّعمة وتمامُ المنَّة

عطفَ النظمُ الكريم بـ﴿ثُمَّ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾؛ للدِّلالة على التراخي في الرُّتبة لا في الدِّلالة على بديعِ الصّنعة؛ "لِأنَّ تَيْسيرَ سَبيلِ العَمَلِ الإنْسانيِّ أعْجَبُ في الدِّلالَةِ عَلَى بَديعِ صُنْعِ اللّه؛ لِأنَّهُ أثَرُ العَقْلِ وهوَ أعْظَمُ ما في خَلْقِ الإنْسانِ، وهوَ أقْوَى في المِنَّة"[2]. فالتّراخي في الوقوع؛ إذ التكليفُ بالأعمالِ وحريّةُ الاختيارِ لها المُعبَّر عنه بتيسيرِ السَّبيل يأتي بعدَ الخلقِ والتقدير، وإنْ كانَ أدلَّ على عظيمِ النِّعمة.

دلالةُ التعريفِ بـ(أل) في ﴿ٱلسَّبِيلَ﴾:

تيسيرُ السَّبيل مِنّةٌ للجَليل

عرّفَ النظمُ الكريم لفظَ ﴿ٱلسَّبِيلَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾؛ إمّا للدِّلالةِ على العهد، وهو السّبيلُ والطّريقُ الَّذي يَخرُجُ منه الإنسانُ إلى الدُّنيا عندَ الولادة، وتلك نعمةٌ كبيرة، وإمّا للدِّلالة على الجنسِ أي الطّرق الَّتي يسلكُها في حياتِهِ والأعمالِ الّتي يُنجزها من خيرٍ أوْ شرٍّ. وقولُ الهَرَريِّ: "وتعريفُ ﴿ٱلسَّبِيلَ﴾ باللّام دونَ الإضافة بأنْ يقالَ (سبيله)؛ للإشعارِ بعمومِهِ"[3] وهذا يَتّسقُ مع كونِها جنسيّةً، قال القونوي: "أي عامٌّ لكلّ إنسان؛ فلو قيلَ (سبيله) لأوهَمَ أنَّه عَلَى التوزيع، وأنَّ لكلِّ إنسان سبيلًا يخصُّهُ، أوْ أوْهم أنَّه مَخْصوص بنوعِ الإنْسان مع أنه متحقِّقٌ في سائر الحَيوان أيْضًا؛ إذا أُريد به المَعْنَى الأوّل، وفي الجنّ موجودٌ إنْ أريدَ به المَعْنَى الثاني، وهذا الوجه أوْلى من الأوّلِ"[4].

(1) الطيبي، فتوح الغيب: 16/ 298، والهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 129.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 123.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 129.
(4) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 97.

دلالةُ الاستعارةِ التصريحيَّة في ﴿ٱلسَّبِيلَ﴾:

الدُّنيا دارُ انتقال والمـــاشي في طريقِها إلى زَوال

استعارَ النظمُ الكريمُ لفظَ ﴿ٱلسَّبِيلَ﴾ الموضوعَ للطّريق في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾؛ للدِّلالة به إمّا على: "ما يَفْعَلُهُ الإنْسانُ مِنْ أعْمالِهِ وتَصَرُّفاتِهِ؛ تَشْبيهًا لِلْأعْمالِ بطَريقٍ يَمْشي فيهِ الماشي تَشْبيهَ المَحْسوسِ بالمَعْقولِ، ويَجوزُ أنْ يَكونَ مُسْتَعارًا لِمَسْقَطِ المَوْلودِ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ، فقَدْ أُطْلِقَ عَلَى ذَلِكَ المَمَرِّ اسْمُ السَّبيلِ في قَوْلِهِمُ (السَّبيلانِ)؛ فيَكونُ هَذا مِنَ اسْتِعْمالِ اللَّفْظِ في مَجازِيهِ"[1].

والغرضُ من الاستعارةِ على المعنى الثاني التهذيبُ في التعبيرِ عن مَخرَجِ الولادة، وعلى المعنى الأوَّل تصويرُ الحياة الدُّنيا وما فيها من أعمالٍ على أنَّها دارُ ممَرّ وعُبور كالطَّريق، سُرعانَ ما ينتهي ويَزول. قال القونوي: "وجهُ الإيماء هو أنَّ ﴿ٱلسَّبِيلَ﴾ يقتضي المقصَدَ والمطلَب؛ فالدُّنيا سبيلٌ ممرٌّ والآخرَةُ مقصَدٌ ومقَرّ، وأيْضًا فيه رمزٌ إلَى أنَّه تَعالَى كما هوَ قادرٌ عَلَى إخراج الإنْسان مِن بطنِ أمِّه قادرٌ عَلَى إخراجِهِ من بطنِ الأرْض، وإحيائِهِ بجميعِ الأجزاءِ الأصليَّة"[2].

دلالةُ المَوقِعِ التركيبيِّ للسَّبيل:

توكيدُ التّيسير نِعمةٌ وتَبصير

نصبَ النظمُ الكريم لفظَ ﴿ٱلسَّبِيلَ﴾ في قولِهِ تعالى ﴿ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾ على الاشتغال؛ ليكونَ معمولاً لفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ المَذكور، والغرضُ منه توكيدُ تيسيرِ السَّبيل؛ إذ ذُكِرَ مرّةً مقدّراً ومرّة مذكوراً، مع ما فيه من التشويقِ للعاملِ المتوقِّفِ معرفتُهُ على معرفةِ المُفسِّر. وتكريرُ الفعلِ دالٌّ على عظيمِ المنَّة وجليلِ النِّعمة؛ إذ تسهيلُ: "مَخرجِهِ من البطنِ بأنْ فتحَ فمَ الرّحِم، وكانَ غيرَ مفتوحٍ قبلَ الولادة، وألهمَهُ أنْ يَنتكسَ بأنْ ينقلبَ ويصيرَ رجلُه من فوق، ورأسُه من تحت، ولولا ذلك لا يُمكنها أنْ تلدَ، أوْ يسَّر له سبيلَ الخير والشرِّ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 123.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 97.

في الدين، ومكَّنه من السُّلوك فيهما، وذلك بالإقدارِ والتعريفِ لهُ بما هو نافعٌ وضارٌّ، وبالعقلِ وبعثةِ الأنبياء، وإنزالِ الكُتُب"[1]. وقال ابن عاشور: "وتَقْديمُ السَّبيلَ عَلَى فِعْلِه؛ لِلاهْتِمامِ بالعِبْرَةِ بتَيْسيرِ السَّبيلِ بمَعْنَيَيْهِ المَجازِيَّيْنِ، وفيهِ رِعايَةٌ لِلْفَواصِلِ"[2]، وهذا كلُّه مبنيٌّ على عودِ الضَّمير في ﴿يَسَّرَهُۥ﴾ للسّبيل، وأمّا لو عاد إلى ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾؛ فيكون (السّبيل) مَنصوباً على الظرفيَّة، والتقديرُ: (يسّرَ للإنسان السَّبيلَ)، والطريقَ أي طريقَ الخيرِ والشرِّ"[3].

دلالةُ الفعلِ ﴿يَسَّرَهُۥ﴾ مادّةً وصيغةً:

عبّرَ النظمُ الكريم بالفعلِ ﴿يَسَّرَهُۥ﴾ ماضياً في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾؛ للدِّلالة على أنَّ ذلك الأمرَ واقعٌ على سبيلِ القَطْع بالحصولِ، واختارَ صيغة (التضعيف)؛ للدِّلالة على المبالغةِ في التيسير والتسهيلِ، حتى يستطيعَ مُزاولةَ أعمالِه. ودلَّ الفعل بمادّته على التذليلِ والانقياد للأعمالِ وسُبُل الحياة، فيكون مجازاً مُرسَلاً لعلاقةِ اللّزوم؛ إذ يلزمُ من التذليلِ التسهيلُ والتيسيرُ. قال القونوي: "معنى ﴿يَسَّرَهُۥ﴾ ذَلَّله مَجازًا؛ إذ التذليلُ من (الذِّل) بمعنى الانقياد، ويلزمُهُ التسهيلُ والسُّهولة، وحاصلُهُ: أنَّه مكَّنه وأقدرَهُ عَلَى السُّلوك فيهما؛ ليفعلَ الخيرَ ويجتنبَ عن الشرِّ؛ فإنَّ الاحترازَ عنهُ إنَّما هوَ بمعرفتِهِ والثوابِ على تركِهِ إذا كان قادرًا عَلَى فعلِهِ وتركِه؛ خوفًا منه تَعالَى؛ فلا إشكالَ بأنه كَيْفَ يُعَدُّ تسهيلُ طريقِ الشرِّ من النِّعَم"[4].

الاستدلالُ على حِساب البَعثِ والنَّشر ببيانِ نِعمةِ اليُسْرِ

دلالةُ ﴿ثُمَّ﴾ في قوله ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ﴾:

عطفَ النظمُ الكريم بـ﴿ثُمَّ﴾ في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾؛ للدِّلالة على أنَّ الإماتةَ مُتراخيةٌ زمناً عادةً عن الخلقِ والتقدير

التّراخي بينَ الخَلْقِ والإماتة دليلٌ على صحَّة الإحياءِ والإعادة

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 129.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 124.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 144.
(4) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 96.

وتيسيرِ السَّبيل؛ لإقامةِ الحُجّة وأخذِ العِبرة، قال القونوي: "وعطفَ ﴿أَمَاتَهُۥ﴾ بـ ثُمَّ؛ لتراخيهِ في أكثرِ الأفرادِ"(1)، في حين ذهبَ ابنُ عاشور إلى أنَّها: "لِتَراخي الرُّتْبَةِ؛ فإنَّ انْقِراضَ تِلْكَ القوَى العَقْليَّةِ والحِسّيَّةِ بالمَوْتِ، بَعْدَ أنْ كانَتْ راسِخَةً زَمَنًا ما، انْقِراضٌ عَجيبٌ دونَ تَدْريجٍ ولا انْتِظارِ زَمانٍ يُساوي مُدَّةَ بَقائِها، وهَذا إدْماجٌ لِلدِّلالَةِ عَلَى عَظيمِ القُدْرَةِ"(2).

دلالةُ الفعلِ ﴿أَمَاتَهُۥ﴾ مادّةً وصيغةً:

القادِرُ على التخليقِ والإماتة قادِرٌ على الإحياءِ والإعادَة

عبرَ النظمُ الكريمُ بالفعل الماضي (أماتَ) في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾؛ للدِّلالة على وقوعِ تلك الإماتةِ بالإنسان؛ كافراً أوْ مؤمِناً على سبيلِ القطعِ بالحُصول، ودلَّتِ الزيادةُ بالهمزةِ المُفيدة للتّعدية على أنَّ ذلك الحدثَ المهروبَ عنه يتجاوزُ إلى المفعولِ به فلا يستطيعُ منهُ مَهرباً، وللدّلالةِ بمادَّته على: "قَبْضِ روحِهِ عندَ تَمامِ أجَلِهِ المقدَّرِ المسمَّى"(3)، والمعنى: أنّ مَن قَدِرَ على الإحياءِ والإماتة فهو قادرٌ على الإحياءِ والإعادَة.

استعمالُ فعلِ (الإماتةِ) في حقيقتِهِ ومَجازِهِ:

كلُّ حيٍّ يَموت فليُبادر إلى التّوبةِ قبلَ الفَوْت

استعملَ النظمُ الكريمُ لفظَ (أماتَ) من قولِهِ تعالى: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ في حقيقتِهِ ومَجازِهِ عندَ مُجوِّزيهِ؛ إذ: "منَ المَعْلوم بالضَّرورَةِ أنَّ الكَثيرَ الَّذي لا يُحْصَى مِنْ أفْرادِ النَّوْعِ الإنْسانيِّ قَدْ صارَ أمْرُهُ إلَى المَوْتِ، وأنَّ مَنْ هوَ حيّ آيل إلَى المَوْت لا مَحالَةَ، فالمَعْنَى: (ثُمَّ أماتَهُ ويُميتُهُ)؛ فصيغَةُ المُضيِّ في قَوْلِهِ: ﴿أَمَاتَهُۥ﴾ مُسْتَعْمَلَةٌ في حَقيقَتِهِ وهوَ مَوْتُ مَنْ ماتَ، ومَجازِهِ وهوَ مَوْتُ مَنْ سَيَموتونَ؛ لِأنَّ مَوْتَهُمْ في المُسْتَقْبَلِ مُحَقَّقٌ"(4). وعندَ مانعيهِ يكونُ من عُموم المجاز؛

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 97.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 124.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 130.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 124.

إذ مَعنى ﴿أَمَاتَهُۥ﴾ قَدَرَ على إماتتِهِ، فيصدُق على مَن ماتَ ومَن لم يَمُت بعدُ، والغرضُ من التعبيرِ عمَّن لم يمُتْ بأنَّه ميّتٌ العِظَةُ للأحياءِ بوقوعِ الموتِ عليهم مُحقَّقاً، فليُبادروا قبلَ انتهاءِ الأجل إلى الإيمانِ والعمَلِ الصّالح.

التوطئةُ والإدماجُ في ﴿أَمَاتَهُۥ﴾:

الإقبارُ نِعمة، فالموتُ تمهيدٌ وتَوطِئَة

ذكرَ النظمُ الكريم فعلَ (الإماتة) في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾؛ لكونِهِ بمثابةِ التوطئةِ لفعلِ الإقبار، لأنَّ تعدادَ النِّعَم يتّسقُ مع الإقبارِ دونَ الإماتة، كما أفادَ ذكرُ الإماتةِ وإنْ لم تكن من النّعَم أنَّ الإماتةَ بعدَ الإحياء دليلٌ على صحّةِ الإحياءِ بعدَ الإماتة، "وَهَذا إدْماجٌ لِلامْتِنانِ في خِلالِ الاسْتِدْلالِ كَما أُدْمِجَ ﴿فَقَدَّرَهُۥ ۝١٩ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾ فيما سَبَقَ"[1].

دلالةُ (الفاء) والغرضُ مِنها:

التفرقةُ بينَ (ثُمّ) و(الفاء) في الاستعمالِ، بالتعقيبِ والتَّراخي في الأفعالِ

عطفَ النظمُ الكريمُ الجملةَ الفعليَّة (أقبره) على ما قبلَها بـ(الفاء) في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾؛ للدِّلالة على التعقيبِ بلا مُهلةٍ؛ إذ الإقبارُ يكونُ بعدَ الإماتةِ على وجهِ السُّرعة؛ تكرِمةً للميِّت ونعمةً تفضَّل اللهُ تعالى بها على عبادِهِ، فـ: "الإتيانُ بالفاءِ في قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَرَهُۥ﴾؛ للإشارةِ بتعجيلِ دفنِ الميِّت عقبَ مَوتِهِ؛ فهي في مَوضعِها"[2].

دلالةُ الفعلِ (أقبرَ) مادّةً وصيغةً:

مِنَ النِّعَم الكِثار نِعمةُ الإقبار

عبّرَ النظمُ الكريم بالفعلِ الثلاثيِّ المَزيدِ بالهَمزة (أقبرَ) ماضياً في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾؛ للدِّلالة على تحقُّقِ وقوعِ الإقبارِ على سبيلِ القَطْعِ بالحصولِ وبدلالةِ المُشاهَدة، وجعلَهُ مُتعدّياً بالهمزة لإفادةِ معنى (التّصيير والجَعْل)، ولذا قالَ الفَرّاءُ:

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 124.
(2) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1789.

"أيْ جَعَلَهُ مَقْبورًا، ولَمْ يَجْعَلْهُ مِمَّنْ يُلْقَى لِلطَّيْرِ والسِّباعِ، ولا مِمَّنْ يُلْقَى في النَّواويسِ"[1]، أي جعلَ الإنسانَ ذا قبرٍ، "والمرادُ مِنه أنَّه ﷻ أمرَ بدَفنِهِ ومكَّنَ منهُ، كما يَنطِقُ به مَعنى ﴿فَأَقْبَرَهُۥ﴾"[2]. وهَذِهِ كُلُّها: "دَلائِلُ عَلَى عَظيمِ قُدْرَةِ اللّه تَعالَى، وهيَ تَتَضَمَّنُ مِنَنًا عَلَى النّاسِ في خَلْقِهِمْ وتَسْوِيَتِهِمْ، وإكْمالِ قواهُمْ أحْياءً، وإكْرامِهِمْ أمْواتًا بالدَّفْنِ؛ لِئَلّا يَكونَ الإنْسانُ كالشَّيْءِ اللَّقيِّ يَجْتَنِبُ بَنو جِنْسِهِ القُرْبَ مِنْهُ، ويُهينُهُ التِقامُ السِّباعِ وتَمْزيقُ مَخالِبِ الطَّيْرِ والكِلابِ، فمَحَلُّ المِنَّةِ في قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ﴾ هوَ فيما فُرِّعَ عَلَيْهِ بالفاءِ بقَوْلِهِ: ﴿فَأَقْبَرَهُۥ﴾، ولَيْسَتِ الإماتَةُ وحْدَها مِنَّةً"[3].

دلالةُ المجازِ المُرْسَلِ في (أقبرَهُ):

مَـهـمـا طـالَ العُمْرُ فلا بدَّ منَ القَبْر

عبّرَ النظم الكريمُ بالفعلِ الماضي (أقبرَ) في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾؛ مع أنَّ الإقبارَ والجعلَ لهم مَقبورينَ منهُ ماضٍ قد تحقّقَ ووقعَ، وبعضُهُ مستقبلٌ لم يتحقَّق بعد، فيكونُ التعبيرُ عمّا قد تحقّق فِعْلاً حقيقياً، ويكونُ التعبيرُ عمّا لم يقَعْ منه مَجازيًّا، والغرضُ من التعبيرِ عنِ الَّذي لم يقَعْ بصيغةِ الواقعِ الماضي الدلالةُ على أنَّ ذلك كائنٌ لا مَحالة؛ إذ كلُّ مخلوقٍ حادثٍ يموتُ على سبيل الكليَّة، ويُقبَرُ ويدفَنُ على سبيلِ الأغلبيَّة إنْ كان بالمعنى الحقيقيِّ للقبر، أوْ على سبيلِ الكليَّة أيضاً إنْ كان بالمعنى المجازيِّ لهُ. قال ابن عاشور: "والقَوْلُ في أنَّ صيغَةَ المُضيِّ مُسْتَعْمَلَةٌ في حَقيقَتِها ومَجازِها نَظيرُ القَوْلِ في صيغَةِ ﴿أَمَاتَهُۥ﴾[4]، والَّذي يبدو أنَّ ذلك لا يتأتَّى في ﴿فَأَقْبَرَهُۥ﴾؛ لأنَّه بمعنى الأمرِ بالإقبارِ والتشريعِ له بالنصِّ

(1) الفراء، معاني القرآن: 3/ 237، والنّواويسُ: جَمْعِ ناووسٍ صُنْدوقٌ مِنْ حَجَرٍ أَوْ خَشَبٍ يوضَعُ فيهِ المَيِّتُ ويُجْعَلُ في بَيْتٍ أَوْ نَحْوِهِ.

(2) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1789.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 124.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 124.

أوْ بالإلهام، وممّا لا شكّ فيه أنَّ ذلك التشريعَ أمرٌ قد قد تقرّرَ أزلاً، وأوضحَهُ المولى إلهاماً ووَحْياً.

الإسنادُ في (أقبَرَهُ) بينَ الحقيقةِ والمَجاز:

الـوقـوفُ على حقيقةِ الإقبارِ يُرجِّحُ المقصودَ والاعتبار

ذهبَ العلّامة ابنُ عاشور إلى أنَّ إسنادَ الفعلِ (أقبر) في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ مجازيٌّ؛ فقال: "وَإِسْنادُ الإقْبارِ إلَى اللّه تَعالَى مَجازٌ عَقْليٌّ؛ لِأنَّ اللّه ألْهَمَ النّاسَ الدَّفْنَ؛ كَما في قِصَّةِ دَفْنِ أحَدِ ابْنَيْ آدَمَ أخاهُ بإلْهامِ تَقْليدِهِ لِفِعْلِ غُرابٍ حَفَرَ لِغُرابٍ آخَرَ مَيِّتٍ حُفْرَةً فوارَاهُ فيها، فأُسْنِدَ الإقْبارُ إلَى اللّه؛ لِأنَّهُ ألْهَمَ النّاسَ إيّاهُ، وأكَّدَ ذَلِكَ بما أمَرَ في شَرائِعِهِ مِنْ وُجوبِ دَفْنِ المَيِّتِ"[1]. والَّذي يبدو أنَّ الإسنادَ حقيقيٌّ؛ لأنَّ المرادَ بـ(أقبره) جعلُهُ ذا قبر، أي أمرُهُ بأن يُقبَرَ في قَبرٍ، سواءٌ كان الأمرُ بالوحي أوْ بالإلهام؛ وممّا لا شكَّ فيه أنَّ الأمرَ مسندٌ إلى اللّه تعالى حقيقةً، ولا يكونُ من قبيل الإسنادِ المجازيِّ؛ إلّا إنْ جعلنا (أقبرَ) بمعنى (دَفَنَ وقَبَرَ)، وذلك مُستبعَدٌ.

دلالةُ ﴿ثُمَّ﴾ في قولِهِ: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾:

بـعـدَ تَـعـدادِ النِّعَمِ العَديدة يـتـمُّ إيـرادُ النّتيجة

عبَّرَ النظمُ الكريم بـ﴿ثُمَّ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾؛ للدِّلالةِ على تَراخي النَّشر عنِ الإماتةِ تراخياً فيه مهلةٌ طَويلة، وهذه المهلةُ ردٌّ على المشركينَ الَّذين يَرَونَ في عدمِ التعجيلِ بالبعثِ والنَّشر بعدَ الإماتةِ دليلاً على انتفاءِ وُقوعِهِ مُستقبلاً، معَ أنَّ هذا الإمهالَ الزمنيَّ راجِعٌ إلى حِكَم عظيمة ومصالحَ عديدةٍ يحارُ العقلُ فيها، ورأى ابنُ عاشور أنَّ هذا الجملةَ المعطوفةَ: "رُجوعٌ إلَى إثْباتِ البَعْثِ، وهيَ كالنَّتيجَةِ عَقِبَ الاسْتِدْلالِ"[2].

دلالةُ التعليق بـ﴿إِذَا﴾ والغرضُ منها:

عبّر النظمُ الكريم بالظرفِ ﴿إِذَا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 124.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 125.

المَشيئةُ والنّشر مُتحقّقانِ على سبيلِ التعليقِ بالحَصْر

أَنشَرَهُۥ﴾؛ للدِّلالة على الظرفيَّةِ الزمنيَّة الاستقباليَّة المتحقِّقةِ الوقوع؛ لأنَّ (إذا) ظرفٌ لما يُستقبَلُ منَ الزّمان مُتضمِّنٌ لمعنى الشَّرط، فيفيدُ تعليقَ وقوعِ النّشر المُستقبل على تحقُّقِ وقوعِ المشيئةِ في المستقبلِ أيضاً بطريقِ التحقيق، بخلافِ (إنْ) الشَّرطيَّة الدالّةِ على التعليقِ بالحُصولِ على سبيلِ الفرضِ والشكِّ. قال ابنُ عاشور: "وَ(إذا) ظَرْفٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ؛ ففِعْلُ المُضيِّ بَعْدَها مُؤَوَّلٌ بالمُسْتَقْبَلِ، والمَعْنَى: ثُمَّ حينَ يَشاءُ يُنْشِرُهُ، أيْ يُنْشِرُهُ حينَ تَتَعَلَّقُ مَشيئَتُهُ بإنْشارِهِ"[1]، والغرضُ من التعليقِ الاستقباليِّ لكلٍّ منَ النّشر والمَشيئة الإعلامُ بتحقُّقِ الوقوعِ المستقبليّ على سبيلِ القطعِ بالحُصول.

دلالةُ التعليقِ للإنشارِ على فعلِ المَشيئةِ:

تعليقُ النّشرِ بالمَشيئة للردِّ على دَعْوى المُشركينَ العَريضة

قيّدَ النظمُ الكريم الإنشار بفعلِ المَشيئة في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾؛ للدِّلالة على تحديدِ وقتِ النَّشر بالمشيئةِ له عندَ وقوعِها. بقي أنّ جميعَ الأفعالِ السّابقة منَ (الخلْقِ والتقديرِ والتّيسير والإماتةِ والإقبارِ) متوقفةٌ على المشيئةِ أيضاً، فتخصيصُ النّشر بذلك للردِّ على التعجيلِ له من المشركينَ نَفْياً له، ولذا قالَ ابنُ عاشور: "إذْ كانوا يَطْلُبونَ تَعْجيلَ البَعْثِ تَحَدِّيًا وتَهَكُّمًا؛ ليَجْعَلوا عَدَمَ الاسْتِجابَةِ بتَعْجيلِهِ دَليلًا عَلَى أنَّهُ لا يَكونُ، فأعْلَمَهُمُ اللّه أنه يَقع عِنْدَما يَشاءُ اللّه وُقوعَهُ، لا في الوَقْتِ الَّذي يَسْألونَهُ؛ لِأنَّهُ مَوْكولٌ إلَى حِكْمَةِ اللّه، واسْتِفادَةِ إبْطالِ قَوْلِهِمْ مِنْ طَريق الكِنايَة"[2]، في حينِ أنَّهم لم يَسألوا عن وقتِ وقوعِ تلك الأفعال، ولم يشكّوا في وقوعِها، فلم تقيَّدْ بالمشيئةِ، وإنْ كانَ كلُّ فعلٍ راجعاً إلى مشيئتِهِ وإرادتِهِ سُبحانَه.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 125.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 126.

دلالةُ الفعلِ (أنشَرَ) مادّةً وصيغةً:

فـتـحُ المُـخـبَّـأ المَـطـويّ هـو الإنـشـارُ الحقيقيّ

عبَّر النظمُ الكريم بفعلِ (الإنشار) ماضياً مَزيداً بالهمزةِ في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾؛ للدِّلالة على أنَّ ذلك الإنشارَ والإحياءَ والبعثَ المُستقبليَّ مُتحقِّقُ الحصول لا يتوقّفُ إلّا على مشيئتِه وإرادتِه تعالى، فلا يجبُ عليه وقوعُهُ كما لا يمتنعُ صدورُه منه، وإنَّما زيدت (الهمزة) للدّلالة على أنَّه نشرٌ مخصوصٌ، وهو إخراجُ الأمواتِ المُخبّأة المطويَّة من قُبورها، إذ: "أَنْشَرَهُ بَعَثَهُ مِنَ الأَرْضِ، وأَصْلُ النَّشْرِ إِخْراجُ الشَّيْءِ المُخَبَّأ، يُقالُ: نَشَرَ الثَّوْبَ، إذْ أزالَ طَيَّهُ، ونَشَرَ الصَّحيفَةَ، إذا فتَحَها ليَقْرَأها، وأما (الإنشار) بالهَمْز فهوَ خاصٌّ بإخْراجِ المَيِّتِ مِنَ الأَرْضِ حَيًّا وهوَ البَعْثُ، فيَجوزُ أنْ يُقالَ: نُشِرَ المَيِّتُ"[1]. فالنّشرُ خلافُ الطيِّ؛ فيكونُ (الإنشارُ) مُتضادّاً مع (الإقبارِ) الَّذي يدلُّ على أنَّ الميّت صارَ مَطْويًّا داخلَ القبر كالصَّحيفة المُخبَّأة المَطويَّة، فتُنشرُ مِن طيِّها وتُستخرَجُ من خَبيئتِها. بقي أنَّ الغرضَ من الإنشارِ هو الحسابُ، فيكون كنايةً عنهُ من قبيلِ ذكرِ المَلزومِ وإرادةِ لازمِه.

دلالةُ التقابلِ بينَ الأفعالِ (خلقَ وقدَّرَ ويسَّر، وأماتَ وأقبَرَ وأنشَرَ):

التـقـابـلُ بـيـنَ المَـبـدأ والمَـعـادِ يَستلزمُ التعبيرَ بالمُتضادّات

عبَّرَ النظمُ الكريم بستّةِ أفعالٍ في قولِه تعالى: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴿١٩﴾ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ للدِّلالة على المَبدأ والمَعاد وما بينَهُما: فوقعَ تقابلٌ بين (خلق وأمات)؛ إذ الخلقُ دالٌّ على الإيجادِ، والإماتةُ دالّةٌ على الإعدامِ والإفناء، والغرضُ من التقابلِ بينهما إثباتُ قدرةِ الله تعالى على الإيجادِ والإعدام، وهو أوضحُ دليلٍ على صحَّة الحشرِ والبعثِ بعدَ الموت. ثمَّ قابلَ بين (قدَّر وأقبرَ) إذ التقديرُ وضعُ الأشياءِ في مَوضِعِها بتنظيمٍ وتقديرٍ وترتيب، والإقبارُ طورٌ من أطوار التقدير.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 126.

وقابلَ ابنُ عاشور بينَ (السَّبيل والإقبار) بقوله: "وَفيهِ مُناسَبَةٌ لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾، فـ﴿أَمَاتَهُۥ﴾ مُقابِلُ ﴿خَلَقَهُۥ﴾، و(أَقْبَرَهُ) مُقابِلُ ﴿ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾؛ لِأنَّ الإقْبارَ إدْخالٌ في الأرْضِ وهوَ ضِدُّ خُروجِ المَوْلودُ إلَى الأرْضِ"[1]. ثمَّ قابلَ بينَ (يسَّر وأنشَرَ)؛ إذ التيسيرُ للعملِ والطريقِ يترتّبُ عليهِ الجزاءُ والنشرُ يترتّبُ عليه الحساب أيضاً، فيجازيهِ على عملِهِ الَّذي يسَّرَهُ له.

الإطنابُ في الجَوابِ:

الـغـرَضُ من الـسُّـؤال عن أصـلِ الخِلقة إثـبـاتُ وقـوعِ القيامة

أطنبَ النظمُ الكريمُ في جوابِ الاستفهامِ التقريريِّ الواردِ في قولِهِ تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ﴾؛ إذ كانَ الجوابُ بقوله: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ﴾ مُساوياً للسُّؤال، لكنَّ النظمَ أطنبَ فتكلَّم عن التقديرِ والتيسيرِ والإماتةِ والإقْبارِ والإنشار؛ لأنَّ الغرضَ من السُّؤالِ عن أصلِ خلقتِهِ الاستدلالُ على صحّةِ الإحياءِ بعدَ المَوت، فأوردَ في الجوابِ أحوالاً لو تفكَّر فيها علم أنَّ للّه تعالى قدرةً على الحشر والبعثِ بعدَ الموتِ لا مَحالة.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

(أقبرَ) و(قبرَ):

أقـبـرَ أخـصُّ مُطلقاً مِن قَبر

قبرَهُ دفنه بالفعل؛ لأنَّ القابرَ هو الدافنُ بيدِهِ، والمُقبرُ هو اللّه؛ لأنَّه صيَّره ذا قبر، وليس فعلُهُ كفعلِ الآدميِّ، والعربُ تقول: (بترتُ ذنَبَ البعيرِ)، و(اللّه أبترَهُ)، و(عَضبْتُ قرنَ الثورِ)، و(اللّه أعضَبَه)، و(طردتُ فلانًا عنّي)، و(اللّه أطرَدَه) أي: صيَّرَه طريدًا[2]. فأقْبَرَهُ أخَصُّ مِنْ مَعْنَى قَبَرَهُ، أيْ أنَّ اللّه سَبَّبَ لَهُ أنْ يُقْبَرَ، والإقْبارُ: تَهْيِئَةُ القَبْرِ، ويُقالُ: أقْبَرَهُ أيْضًا، إذا أمَرَ بأنْ يُقْبَرَ، ويُقالُ: قَبَرَ المَيِّتَ، إذا دَفَنَهُ، فالمَعْنَى: أنَّ اللّه جَعَلَ النّاسَ ذَوي قُبور، ولذا

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 123.

(2) الواحدي، التفسير البسيط: 23/ 225، والهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 130.

عبّر النظمُ الكريمُ بالفعل (أقبرَ) المَزيدِ بالهمزةِ في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ دونَ الفعلِ المجرَّد (قبرَ)؛ لدلالة الأخيرِ على مُباشرةِ الدّفن، بخلاف الإقبارِ فإنَّه الأمرُ به والدَّعوة له والإلهامُ به.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والستون،
سورة النَّازعَات من الآية 27 إلى سورة الأعْلى الآية 05
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والستون، سورة النَّازعَات من الآية 27 إلى سورة الأعْلى الآية 05
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 66 ، 812 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-643-45-6
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 66 : المجلد السادس والستون، سورة النَّازعَات من الآية 27 إلى سورة الأعْلى الآية 05.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-643-45-6
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6448894 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"